

خطوات تحضيرية لتطوير الاتصالات: تعزيز المنافسة وإطلاق الحزمة العريضة

جديدة لاعمال جديدة في لبنان" وفق خليل لطيف ممثل الجمعية في الجلسة.

شهادة

لكن، ثمة شروط ضرورية لتطوير سوق الاتصالات وتحفيز المنافسة بين الشركات وضمان المنافع لهم، وذلك يكون وفق رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة، عبر تمكين الهيئة وتطبيق قانون الاتصالات رقم 2000/431.

وفي التطبيقات، ثمة خطوات تتيح عمليات تطوير المنافسة في قطاع الاتصالات واطلاق خدمات الحزمة العريضة، وفي مقدمها وفق شحادة: استكمال "التشركة" ومنح الترخيص لاحقا لشركة "ليبان تليكوم"، وضمان الانظمة الصادرة المبنية على "افضل الممارسات". والتأثيرات في الامد الطويل في ضوء مبادرات السياسة القطاعية العامة، فتكون "عالية التأثير على مستوى مقدمي الخدمات غير القانونيين، والخدمة الدولية، والاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بينما يكون تأثيرها معتدلا على مستوى امن شبكة الانترنت و"النقلة الرقمية" DSO والسياسة الاجتماعية".

وكان مفيدا الاطلاع على استراتيجيات الحزمة العريضة وتطبيقاتها في مختلف دول العالم، ولا سيما عبر ما نقله مسؤولو البنك الدولي ومنهم المنسق الاقليمي لمنطقة اوروبا وشمال افريقيا والشرق الاوسط كارلو روسوتو، والمستشار المكلف مساعدة الحكومة في هذا المجال غونولف مارتينسون. كذلك، عرض غاريت لوكسلي التأثير الاقتصادي والضريبي لتطبيق الحزمة العريضة في لبنان.

لان متطلبات بازل 2 وربما بازل 3 من بعدها في ظل تحوّل آليات العمل المصرفي الذي فرضته أزمة المال العالمية، تستوجب استخدام الحزمة العريضة ولا سيما لجهة ادارة المخاطر والعمليات والعلاقات والاتصالات بين الفروع والمركز الرئيس في حالات الكوارث، ارادت جمعية المصارف متابعة شؤون الحزمة العريضة وخصصت لها جلسة مناقشة بعنوان "واقع الحزمة العريضة ومستقبلها في لبنان" عقدت في فندق "فينيسيا".

واذا كان وزير الاتصالات شربل نحاس بشر باحتمال اطلاق خدمات الحزمة العريضة ذات السعات الدولية الكبيرة في ايار المقبل عبر تشغيل كابل الهند والشرق الاوسط فاوروبا "بعد موافقة وزارة المال ضمن مشروع الموازنة على اقتراحات تعنى بتلك الخدمات وتقدر بنحو 250 مليار ليرة"، فإن جمعية المصارف اعتبرت ان ذلك "يشكل فرصة